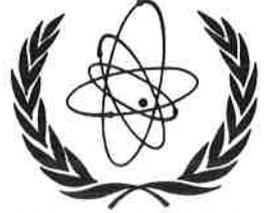


INF

L



الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

INFCIRC/406
16 July 1992
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة من جمهورية ايران الاسلامية

١- احال الممثل المقيم لجمهورية ايران الاسلامية الى المدير العام للوكالة نص رسالة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة من نائب رئيس جمهورية ايران الاسلامية ورئيس مؤسسة الطاقة الذرية في ايران. واستجابة لما جاء في هذه الرسالة فانها تعمم على جميع الدول الاعضاء ضمن المرفق ١ للاطلاع عليها.

٢- وحيث أنه وردت اشارة في تلك الرسالة الى بعثة تابعة للوكالة اوفدت الى ايران في اوائل هذا العام، فان المدير العام يرى أنه من الملائم أيضا أن يسترعى اهتمام جميع الدول الاعضاء الى نشرة صحفية رسمية اصدرتها الوكالة بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ وتحدد طبيعة ونتائج تلك البعثة. كما يسترعى الاهتمام بشكل خاص الى الفقرة الثالثة من تلك النشرة الصحفية التي ترد ضمن المرفق ٢.

المرفق ١

نم رسالة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة الى المدير العام
للكالة من نائب رئيس جمهورية ايران الاسلامية
ورئيس مؤسسة الطاقة الذرية في ايران

بعد التحية،

أود أن أشير الى الملاحظات الأخيرة التي أدلى بها قائد سلاح الطيران
الاسرائيلي والتي هدد فيها باتخاذ اجراء عسكري ضد المنشآت النووية في ايران.
وتبريرا لهذا التهديد الصريح يلاحظ القائد الاسرائيلي بمنطقة غريب أن ايران سوف تحصل
على الأسلحة النووية خلال السنوات العشر القادمة!

وكما تعلمون جيدا، فان هذه الادعاءات السخيفة ضد ايران هي بطبيعة الحال
ادعاءات لا أساس لها على الاطلاق. فالدليل على أن برامجنا النووية هي برامج سلمية
تماما يظهر في نتائج البعثة التابعة للوكالة والتي زارت ايران منذ فترة من الوقت.
وأثناء الزيارة التي قامت بها تلك البعثة برئاسة نائب المدير العام لشؤون
الضمانات بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يظهر أي دليل يشير الى أن المؤسسات
والبرامج النووية في ايران مخصصة لأي غرض آخر غير الأغراض السلمية.

ولهذا فان مثل هذه الادعاءات والتهديدات التي يروجها نظام يعرف عنه جيدا
أن لديه برامج نووية غير سلمية وغير خاضعة للرقابة على الاطلاق، ضد دولة طرف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتخضع لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة،
ليست سوى مناورة أخرى للحيلولة دون قيام السلم في منطقة الشرق الاوسط الحساسة.
وينبغي أن نتذكر في واقع الأمر، أن اسرائيل تتعرض على العنف، ولا يمكنها أن تبقسى
أو تبرر وجودها في جو من السلم.

لقد أصبح النظام الاسرائيلي الآن معزولا لرفضه أن يكون طرفا في معاهدة عدم
الانتشار، كما أنه أصبح معروفا باصراره على رفض تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة
على أنشطته النووية. وهذه العزلة تفرض على هذا النظام أن يلجأ الى الادعاءات
الكاذبة المذكورة أعلاه والى التهديدات لكي يبرر تحديه الصارخ لاساليب الرقابة
والتحقق المقبولة دوليا.

ولهذا فاننا نعتقد أنه في الوقت الذي تتجه فيه الدول غير الاطراف في
معاهدة عدم الانتشار الى أن تصبح أطرافا في هذه المعاهدة بأعداد متزايدة، وفي

الوقت الذي أصبحت فيه أساليب التحقق التابعة للوكالة تلقى قبولا على نطاق واسع، لا يستطيع المجتمع الدولي، بل لا ينبغي له أن يتسامح ازاء موقف اسرائيل المنعزل.

وفي هذا الصدد ينبغي بطبيعة الحال ممارسة ضغط دولي ضد اسرائيل وضد سياساتها وطموحاتها العسكرية الحمقاء.

ان اسرائيل بسياساتها الراهنة التي تقوم على التطبيقات غير السلمية للطاقة النووية، لا تزال تشكل الخطر الوحيد والرئيسي الذي يحول دون قيام السلم والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط الحساسة بل وفي العالم أجمع. ويلزم اتخاذ مبادرات منسقة على نطاق دولي لاحتباط هذا التهديد خاصة في وقت أصبح فيه العالم أحوج ما يكون الى السلم والاستقرار وبذلك لا يمكنه أن يتحمل السياسات المفامرة لمثل هذه الانظمة المعزولة التي تتحدى رغبات المجتمعات الدولية.

اننا نرجو تعميم هذه الرسالة على جميع الدول الاعضاء للاطلاع عليها.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامي،

(توقيع) رضا أمر الله

نائب رئيس جمهورية ايران الاسلامية
ورئيس مؤسسة الطاقة الذرية في ايران

المرفق ٢

نم النشرة المحففة رقم ١١/٩٢ الصادرة عن الوكالة
بتاريخ ١٤ شباط/فبرابر ١٩٩٢

زيارة نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ايران

تلبية لدعوة من رئيس مؤسسة الطاقة الذرية في ايران، قام فريق يضم أربعة أعضاء من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة السيد جون جنكنز نائب المدير العام ومدير ادارة الضمانات، بزيارة الى ايران خلال الفترة من ٧ الى ١٢ شباط/فبرابر ١٩٩٢.

وكان الغرض من هذه الزيارة تمكين الفريق من التعرف على الوضع الراهن لبرنامج البحوث الانمائية النووية الايرانية، ولكي يناقش بصغة خاصة مع المسؤولين الايرانيين مشاريع المساعدة والتعاون التقنيين في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وحالة مشروع القوى النووية في بوشهر الذي توقف انشاؤه في ١٩٧٩، ونطاق وأهداف أنشطة البحث الانمائي الجارية في مركز التكنولوجيا النووية في أصفهان، ومركز البحوث النووية في طهران، ومركز كراج للبحوث الزراعية والطبية. وبالإضافة الى هذا، نظمت زيارات الى موقع مشروع لاستكشاف اليورانيوم في ساغند بولاية يازد، ومرفق تحت التشييد في منطقة الجبال الواقعة شمال طهران بالقرب من معلم خلايا. وقد وافقت السلطات الايرانية على جميع المرافق والمواقع التي اختارتها الوكالة لتكون ضمن برنامج الزيارة. وقدمت السلطات الايرانية للفريق كل المساعدة والتعاون في حدود المعقول عند ترتيب وسائل النقل اللازمة وتوفير الموظفين.

وقد تبين أن الأنشطة التي استعرضها الفريق في المرافق والمواقع المذكورة أعلاه كانت تتفق مع التطبيقات السلمية للطاقة النووية والاشعاعات المؤينة. وينبغي أن يكون واضحاً أن النتائج التي توصل اليها الفريق تقتصر على المرافق والمواقع التي زارها وتسري فقط على الفترة التي تمت فيها زيارة الفريق.

وقد صدقت جمهورية ايران الاسلامية على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في ٢ شباط/فبرابر ١٩٧٠. وبموجب اتفاق للضمانات مع الوكالة بدأ نفاذه في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٤، تتم عمليات تفتيش رقابية روتينية في المفاعل البحثي بطهران الذي يوجد بمركز طهران للبحوث النووية.